

اقتصاد

عصام شلهوب

لا فرملة لوقف الإنهيار الاقتصادي والواقع الاجتماعي خوري: الدولة مجبرة على تسديد الخسائر

لا بصيص امل ينبئ بفرملة الانهيار الاقتصادي والواقع الاجتماعي والمعيشي. وما يشي بفقدان الامل، هو استمرار من يفترض بيدهم قرار الانقاذ في حالة نكران ما هو حاصل من سقوط. لا رؤية ولا خطة تعافي جديّة ومتكاملة وعادلة ولا حتى الاعلان عن النية في المسؤولية للانقاذ

بات معلوما ان الاصلاحات هي المفتاح، لكن ما يطرح من في يدهم القرار تدابير ترفيعية ليست جديدة اعتمدها على مر العقود للتوصل من الاصلاحات، وهي تتمثل برفع الضرائب والرسوم لزيادة المداخيل فقط. وكانت البداية الاخيرة التي اثارت ضجيجا هي الاتجاه الى رفع سعر الدولار الجمركي الذي استغله التجار والمستوردون لرفع اسعار سلعهم سلفا، مضافة اليها الزيادات التي يعدلونها يوميا مع كل ارتفاع لسعر صرف الدولار في السوق السوداء.

اذا كان الخبراء يرون في خطة التعافي انها غير وافية وغير عادلة وغير متكاملة ولا تنفذ اقتصادا، فلماذا لا يعاد احياء خطة ماكينزي التي تستوفي شروط خلاص البلد واقتصاده وناسه. وزير الاقتصاد السابق رائد خوري ذكر في حوار مع "الامن العام" ان خطة ماكينزي تتضمن الركائز الاساسية لتنمية الاقتصاد وكيفية اعادة نموه، مؤكدا ثقته في نجاحها اذا توافرت ارادة التطبيق.

هل يذهب الوضع الاقتصادي الى مزيد من التدهور ام يوجد بصيص امل؟
□ اذا قارنا بين ما حدث منذ العام 2019 وحتى اليوم، فان الامل ضعيف اذ لم يتخذ اي اجراء لاعادة الاقتصاد الى طبيعته ومهوه. كما لم تحاول القوى السياسية وضع اي اصلاحات او قوانين هادفة، ولم تنجز الخطة الاقتصادية. فمن اين سيأتي الامل؟ وضعنا يشبه مريضا لم يعط بعد الدواء الشافي وصحته في تدهور مستمر.

لكن قطاعات مثل الصناعة قادرة على الاستمرار والانتاج، الا يشكل ذلك الحجر الاساس للانطلاق مجددا؟
□ اذا لم نتقدم فذلك يعني اننا نتراجع، فكيف

بالحري اذا كنا نتراجع. طموحنا اكبر بكثير من وجود بعض المؤسسات الصناعية او غيرها، التي تعمل فقط على تأمين استمراريته وديمومة عمل عمالها. في النتيجة الارقام هي التي تتكلم، فالنتائج القومي قبل الازمة سجل 55 مليار دولار واليوم يقل عن 20 مليارا. تشير هذه الارقام الى ان حجم الاقتصاد صغير جدا، فيما لا يتجاوز الناتج القومي الفردي السنوي 3 الاف دولار وهو رقم مخيف جدا. بالمقارنة مع دولة قبرص مثلا، التي تفتقر الى مقومات اقتصادية كثيرة، والتي تستند فقط على السياحة، سجل الناتج القومي الفردي السنوي لديها 22 الف دولار. لا نستطيع التحدث عن مقومات تساعدنا على الانطلاق. فالصناعة مثلا تعاني من كلفة الطاقة التي تعتبر بالنسبة الى القطاع من الاعلى في العالم. الوضع مؤسف ولا يمكن الاعتماد عليه.

ما هو الممر الالزامي الى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بعيدا من القوانين المنتظر اقرارها في مجلس النواب؟ وهل تكفي خطة التعافي الاقتصادية التي وضعتها الحكومة؟

□ لم نر خطة بل عناوين ومن ثم وضعت افكار معينة. ما رأيناه وسمعناه لا يرتقي الى مستوى انقاذ البلد، بل على العكس هو تصفية لما تبقى من مقومات، بمعنى ان هناك شركة خاسرة ويعمل على تصفيته. وهذا امر مرفوض، لا توجد دولة في العالم تعمل على تصفية مؤسساتها ومصارفيها. لم تتضمن الخطة سوى طريقة لتوزيع الخسائر، وهي غير منطقية وغير عادلة. الاطراف المعنيون في هذا التوزيع لم يأخذوا حقهم كالمودعين مثلا، والاطراف الذين يجب ان يدفعوا متوجباتهم لا يقومون بذلك، مثل الدولة اللبنانية. زد على ذلك، ان القوانين التي وضعت لم تطبق. اما الاتفاق مع صندوق النقد الدولي فهو الوسيلة للوصول

الى الغاية الاساسية، التي تتركز اولا على ضرورة اعادة الودائع الى اصحابها باكر نسبة ممكنة، وثانيا عودة العجلة الاقتصادية الى دورانها، فهذان الهدفان غير متوافرين. اما الممر الالزامي للتعافي فيقضي بأن تعوض الدولة على المودعين، فهي لا تستطيع التبرؤ من التزاماتها وما قامت به كتخلفها عن دفع الديون المترتبة عليها، لانها استدانّت من المصارف اي من اموال المودعين، كما انها مسؤولة عن المصرف المركزي الذي امن لها هذا الدين. الدولة مجبرة على تسديد الخسائر ولا يمكنها التوصل من هذا الواجب، واذا تنصلت فلا حلول عادلة للمودع. من جهة اخرى، يجب ايجاد نموذج اقتصادي جديد، لأن القديم انتهى امره وفشل.

ما هي ملامح النموذج الاقتصادي الجديد؟
□ لقد وضعت خطة ماكينزي التي تتضمن - بعد الاف الساعات من العمل المتواصل - الركائز الاساسية لتنمية الاقتصاد وكيفية اعادة نموه، وما هي القوى التفضيلية للقطاعات. هناك خطة موجودة يجب تطبيقها، وانا على يقين من نجاحها، لكننا نحتاج الى ارادة للتطبيق. لا يجوز اضاءة الوقت، هناك خطة منجزة فلتطبق.

لماذا لم تطبق؟
□ انهم لا يقومون بأي عمل مطلقا. الخطة الاقتصادية تحتاج الى نفس طويل لانك تبني اقتصادا جديدا. لكن لا رؤية اليوم لدى اصحاب المسؤولية ولا نفس طويلا ولا قدرة على التخطيط. الدولة غير ناضجة كفاية لوضع خطة وتطبيقها. الامور تعالج بحبوب مهدئة، ان اي مؤسسة لا تضع خطة عمل واضحة يكون مصيرها الفشل حتما، فكيف اذا كانت خطة لوطن.



وزير الاقتصاد السابق رائد خوري.

المصالح عبر التخزين والاحتكار. الصحيح هو تطبيق هذا الرسم من دون الاعلان عنه حتى يعطي النتائج المطلوبة للخزينة، لكن في هذا البلد الفوضى هي السائدة.

■ هناك من يعتبر ان ضرر رفع الدولار الجمركي سيكون اكبر بكثير من فائدته لماذا؟
□ انه كلحس المبرد، فستوجد مشكلة اذا لم يرفع واذا رفع ستكون هناك مشكلة. في ظل ضعف القدرة الشرائية لدى الناس، اذا رفع سعر الدولار الجمركي سيؤدي الى انكماش الاقتصاد في شكل اكبر ولن تتمكن الدولة من تحصيل عائداتها المرجوة. واذا لم يرفع هناك مشكلة لأن الدولة تحتاج الى اموال لتغذية خزينتها لدفع المعاشات ولتسيير شؤونها. الحل يقضي بوضع رؤية اقتصادية سليمة وتنفيذها لجذب الاستثمارات وتكبير الاقتصاد. عندما يستعيد الاقتصاد قدرته ترفع الرسوم الجمركية وغيرها ولا تشكل كارثة. نحن نعالج النتائج وليس الاسباب.

ماذا عن الاقتصاد غير الشرعي اي المؤسسات العاملة من دون رخص شرعية ولا رقم ضريبي ولا تصرح عن دخلها ولا تدفع ضرائب؟
□ لا يجوز وجود مؤسسات فوق القانون واخرى تحت القانون. لان من هو فوق القانون يستطيع المنافسة ولا يتحمل كلفة عالية ولا يدفع الضرائب، فضرره اوسع على الذي يعمل وفق القانون، وبالتالي يحرم الخزينة من عائداتها ويتم التلاعب على هذه المسألة بالاسعار. لذلك يجب تطبيق القانون على الجميع. لا يوجد بلد في العالم او حتى في الدول المجاورة، التاجر او الصناعي فيه يطبق القانون، واخرون لا يطبقونه. ان استمرار هذا الامر يفقد لبنان الثقة ويمنع الاستثمار فيه، وبذلك نعيش في دوامة لا تنتهي في حال بقي الوضع على هذا المنوال. اي مواطن يدفع متوجباته الضريبية للدولة وآخر يتهرب من دفعها بكل الوسائل، بحيث يحقق غير الشرعي الارباح، والشرعي سيخسر في شكل متواصل.

والحل؟
□ هو في اتخاذ القرار بقيام الدولة او يجب ان ننسى الدولة.

رفع سعر الدولار الجمركي كلحس المبرد

□ انها معالجات انية لا تؤدي الى الحل المطلوب، ان تعدد اسعار الصرف هو نتيجة وليس سببا. لحل المشكلة يجب العودة الى الاساس المبني على الثقة، ولاستعادة الثقة يجب على الدولة تنفيذ الاصلاحات المطلوبة على الصعيد الادارية والقضائية، وتطبيق القوانين. يبدأ الحل عند استعادة ادارة الدولة في شكل صحيح لانها تفتقر الى الادارة السليمة. عندما نصل الى ذلك، يمكن الحديث عن توحيد سعر الصرف.

لوحظ ارتفاع في فاتورة الاستيراد لتحقيق ارباح طائلة استباقا لرفع الدولار الجمركي، من اين تأمنت قيمة هذا الاستيراد الذي فاق 10 مليارات دولار؟

□ قانونا لا يجب الاعلان عن نية لرفع الدولار الجمركي حتى لا يستفيد التجار واصحاب

هل يعقل طرح رفع الدولار الجمركي من دون الاستناد الى دراسة للواقع الاجتماعي والمالي والنقدي؟

□ انه طرح كغيره من الطروحات التي يقترحونها من دون درس تأثيرها وانعكاساتها الايجابية والسلبية. يمكن الدولة رفع سعر الدولار الجمركي الى اي رقم تريده، لكن عندما يفتقر المواطن الى المال فستكون الخزينة هي الخاسر الاكبر، لان ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن ستشل الحركة الاقتصادية بكل قطاعاتها. فاين هي الموازنة ورؤيتها الاقتصادية؟ ما تقوم به الحكومة اليوم هو رفع الضرائب والرسوم من اجل ادخال عائد كبير الى خزينة الدولة. فبدلا من زيادة الضريبة يجب تكبير الاقتصاد بنسبة الضريبة ذاتها، وبالتالي سيدخل مالا بمبالغ اكبر الى الخزينة. لا يعمل عقل الحكومة الا ضمن حدود رفع الضريبة او خفضها. يجب وضع خطة اقتصادية كبيرة وبذلك يرتاح المواطن وتستطيع الدولة الحصول على ضرائب ورسوم بحجم اكبر وتبقى نسبة الضريبة مستقرة.

هل يمكن ان يأتي قرار رفع الدولار الجمركي افراديا خارج سياق برنامج اصلاحي من ضمنه مثلا توحيد اسعار الصرف المتعددة؟